

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة
الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات
الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من منظمة التطوع الدولية للمرأة والتعليم والتنمية ومعهد ماريا
أوستيلتريتشي الدولي لاثبات دون بوسكو الساليزيين ومؤسسة الإرساليات
الساليزية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة الاستعمال



البيان

الطوارئ التعليمية

” حتى إذا لم يكن الأطفال قد شاهدوا بندقية على الإطلاق، فإن الملايين من الأطفال يعانون من جراء الحروب باعتبار أن الموارد التي كان بالإمكان استثمارها في مجال التنمية يتم تحويلها إلى مجال التسلح. ومن الحقائق المؤسفة في زماننا ما يتمثل في أن معظم الحروب تم حوضها بالضبط من جانب أقل البلدان قدرة على تحمل مغارمها“ (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حالة الأطفال في العالم ١٩٩٦).

التعليم أمر جوهري بالنسبة لجميع الأطفال. ولكنه يتسم بطابع عاجل بصفة خاصة في حالة مئات الملايين من الأطفال الذين تضرروا من جراء حالات الطوارئ الناتجة عن النزاعات أو الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فبالنسبة إلى ملايين الأطفال المتضررين من كارثة أو أزمة، يظل الحق في التعليم وعُداً لم يتم الوفاء به، حيث أن ٥٠ في المائة من الأطفال من المحرومين من الانتظام في المدرسة موجودون في حالات النزاع، وأن ما يقدر بنحو ١٧٥ مليون طفل يتضررون سنوياً من حالات الكوارث الطبيعية خلال العقد الحالي رغم أنهم أهم فئة يستهدفها بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وينجم عن الهجمات التي يتم شنها على الطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية أثر مدمر بالنسبة لإتاحة التعليم والنظم التعليمية، بل وعلى تنمية المجتمع بشكل عام في الأجل الطويل؛ فالتلاميذ والمعلمون يلقون حتفهم أو يصابون بجروح أو بالصدمة في حين أن المباني التعليمية والهياكل الإدارية الأساسية ومواد حجرة الدراسة تتعرض للتلف أو للتدمير. وكنتيجة لذلك يحدث ما يلي:

- انخفاض في معدل انتظام التلاميذ في الدراسة. وفيما يغيب المعلمون عن حجرة الدراسة أو ينقطعون تماماً عن الذهاب إلى المدرسة، يحدث انخفاض في حالات قيد التلاميذ بالمدارس.
- فرار المدرسين وانخفاض جودة التعليم: كثيراً ما يرفض المربون العمل في بيئات غير آمنة مما يتزايد معه الطلب على المدرسين المتبقين، ومما يؤثر سلباً بالتالي على أدائهم. كما أن المدرسين يفقدون وظائفهم وسبل معيشتهم مما يؤدي مرحلياً إلى تقليل العدد المتاح من المدرسين المؤهلين.
- ما يحدث من إغلاق مؤقت أو دائم للمدارس: تؤدي التهديدات المتواصلة إلى أن تعتمد المؤسسات التعليمية في المناطق التي ينتشر فيها العنف إلى غلق أبوابها بينما

يمضي الجناة بغير عقاب، وبعد ذلك تغلق المؤسسات القائمة في المناطق المحيطة بأبوابها بدورها بدافع الخوف.

- الأثر غير متناسب على الفتيات والفئات المستبعدة: الفتيات والنساء يتضررن بصورة غير متناسبة من جراء النزاع عندما يجُدن من يعارض حقهن في التعليم بل يتعرضن بالذات للعنف الجنسي سواء وهنّ في طريقهن إلى المؤسسات التعليمية أو خلال وجودهن فيها.

إن استخدام المؤسسات التعليمية بواسطة العسكرين والجماعات المسلحة خلال حالات النزاع، فضلاً عن غياب الأمن، يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التعليم أو الحرمان الكامل منه سواء بصورة فورية أو في الأجل الطويل.

وفي حالات ما بعد النزاع، كثيراً ما تكون خطى نُظم إصلاح التعليم بطيئة بما يؤثر على سبل التحصيل في جميع مستويات التعليم بما في ذلك التعليم الثانوي والثالثي ورغم كونه هو أمراً لا غنى عنه من أجل تنمية قوة العمل الماهرة واللازمة لعمليات التجديد والتنمية الوطنية فيما بعد النزاع.

التوصيات

لضمان أن يتلقى الأطفال والشباب تعليماً آمناً وجيداً ومتعمقاً ومجدياً في جميع الأحوال، نوصي بقوة بأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية من أجل تخطيط التعليم وإعطائه الأولوية وحمايته خلال حالات الطوارئ الإنسانية وحالات النزاع. وعلى ذلك نوصي بأن تعمل الدول على:

- ضمان أن تظل المدارس ساحات آمنة للتعلم من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف استخدام المدارس والجامعات للأغراض العسكرية، بما في ذلك تعزيز التنفيذ لمشروع مبادئ لوسن التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري لها خلال النزاع المسلح.
- تزويد الأطفال والشباب المتضررين من جراء النزاع المسلح بالمساعدة الفورية والمهنية اللازمة لتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والروحية بما يستعيد السلام والسكينة.
- استحداث مبادرات دولية جديدة باستخدام تكنولوجيات الاتصال الإلكترونية والساتلية كي تصبح سبباً لتقديم الخدمات التعليمية إلى المناطق المتضررة من جراء الأزمات وإلى مناطق ما بعد النزاع.

- تقديم الحوافز وتحديد ساعات اليوم الدراسي بما يجعلها ملائمة للظروف، مع تزويد الفتيات والشابات بمواد النظافة الصحية والملابس المدرسية، وإتاحة دور الحضانة ومؤسسات التعليم التمهيدي من أجل تحرير الشابات من واجبات رعاية الأطفال وبما يهيئ لهن بالتالي سبل الانتظام في الدراسة.
- زيادة مستويات المعونة الإنسانية المقدمة للتعليم، وتحسين آليات تقديم هذه المعونة من خلال تعزيز اعتمادات التمويل الإنساني بما يلبي الاحتياجات التعليمية مع رصد مسار المعونة بحيث تصل إلى المتضررين من الأطفال والشباب.
- ضمان إدراج التعليم ضمن جميع خطط العمل الإنسانية والاستراتيجيات الوطنية بما يتيح الاستجابة الشاملة لاحتياجات الأطفال والشباب في حالات الطوارئ التعليمية.